وهذا حال البناء او الممرات التي يتوجب تصليحها.. وهذا يدفع الرأسمالي لاحتساب هذه الخسارة بحيث تضاف الى سعر السلعة.
وبالتالي ٢٠٠٠×١٢=٢٤ الف في السنة، او قولوا ٢٥ الف تضاف للمادة الخام ٢٥٠ الف= ٢٧٥ الف.

ومصنع الاحذية يشتغل شهرا فسنة وينتج كمية من أزواج الاحذية، اي ان العمال والشغيلة بأسرهم يعملون هذه الفترة، فيعالجون بواسطة الادوات ومهاراتهم وطاقتهم المواد الخام فينتج لدنيا على سبيل المثال ٢٠٠ ألف زوج من الاحذية، تدخل في حوزة وملكية صاحب المصنع الذي يبيعها في الاسواق بمعدل وسطي لكل زوج ٤ دينار مثلا، اي يبيعها كلها بـ ٨٠٠ الف دينار.
وعليه، فهو يسدد من هذا المبلغ سعر المادة الخام والاهتراء الأدبي ٢٧٥ الف+ اجور العاملين ٣٠٠ الف = ٥٧٥ الف دينار.
فيتبقى لديه ٨٠٠ – ٥٧٥=٢٢٥ ألف كربح.

طبعا لا يخفى عليكم انه لو باع الاحذية بمبلغ ٥٧٥ ألف دينار لما أمكن ان يربح مليما واحدا، وبالتالي فما الحاجة لتأسيس المصنع أصلا.. فصاحب المصنع يكون قد أعد دراسة مسبقة وتأكد من امكانية الربح، بل ربحا أعلى مما لو يودع المبلغ في بنك مقابل فائدة ١٠٪، اذ عليه ان يربح نسبة أكبر والا لماذا التعب؟!
وتكون نسبة الربح قياسا بالمبلغ المتغير ٢٢٥×١٠٠/٥٧٥=٣٧٪ تقريبا.
ولو افترضنا تكرار نفس العملية في العام التالي تتكرر نفس الربحية ونفس النسبة او شيء قريب من ذلك، لنكتشف انه بعد بضعة أعوام قد استرد المبلغ الذي استثمره في المصنع واصبح المصنع ربحا صافيا.

طبعا يمكن توسيع المصنع بانشاء خط انتاج جديد لكي يتضاعف الانتاج، كما يمكن تأسيس مشروع اقتصادي أخر لتحقيق ربحية جديدة.. وهكذا دواليك.
ومصدر الربح هو يوم العمل الاضافي، اي الساعات التي يعملها يوميا الشغيلة بدون ان يتلقوا أجرة عليها، اي ان الرأسمالي يستقطع هذا الوقت كأرباح له، ذلك ان طاقة الشغيلة حينما استخدمت المكائن وعالجت المواد الخام انتجت كمية من الانتاج، ولكن الرأسمالي استقطع قسما من هذا الانتاج فسدد من أرباحه أجور العاملين فيما القسم المتبقى احتفظ به لنفسه.
اي يكفي نصف الكمية المنتجة لتسديد الأجور والتعويض عن سعر المواد الخام والاهتراء..